# التحولات الاقتصادية وسوق العمل في الجزائر

**لطيفة مناد / جامعة تلمسان**
**فوزية صغيري / جامعة تلمسان**

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة اتجاهات سوق العمل في الجزائر، من خلال إبراز أهم التحولات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق، التي كان لها الأثر الكبير على سوق العمل في الجزائر، مبرزين كافة المؤشرات المعتمدة لتحليل سوق العمل، مثل معدلات التشغيل والبطالة والنشاط.

وبناء على أهداف الدراسة والتحليلات والمناقشات، فقد توصلت إلى أنه على مستوى مؤشرات سوق العمل فإن معدلات العمل في تزايد ولكنه محدود لا يتناسب مع عدد السكان النشيطين طالبي العمل، بالرغم من ارتفاع عدد حاملي الشهادات، بالإضافة إلى زيادة مشاركة المرأة، وأيضا ما قدمته الدولة من جهود من أجل الحد من البطالة من خلال فتح مناصب الشغل المأجور وتشجيع إنشاء مشاريع خاصة.

**الكلمات المفتاحية:** سوق العمل، التشغيل، البطالة، الإصلاحات الاقتصادية.

**Abstract**:

This study aims to analyze and discuss labor market trends in Algeria، by highlighting the most important economic transformation towards the market economy، which had a significant impact on the labor market in Algeria، studying all the indicators used to analyze the labor market، such as operating rates، unemployment and activity.

Basing on the study's objectives، analyzes and discussions، it was concluded that related to level of labor market indicators، the labor rates are increasing، but it is limited، and not proportional to the number of active population of job seekers، despite the high number of graduates، in addition to increasing participation of women، as well as

the efforts provided by the state to reduce unemployment by opening up the job wage and to encourage the establishment of private enterprises.
Key words: labor market، operating، unemployment، and economic reforms.

**مقدمة:**

انتقلت الجزائر بعد التسعينيات من نظام اشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، وصاحب ذلك عدة إصلاحات اقتصادية كان من بين أهدافها خلق توازن في سوق العمل بالتقليص من معدل البطالة الذي عرف ارتفاعا مستمرا نظرا لزيادة نسبة النشاط وقلة فرص العمل، فاعتمدت الدولة عدة آليات وبرامج هدفها خلق وظائف للشباب إما عن طريق وظائف مأجورة أو تشجيع العمل الخاص (ريادة الأعمال).

وفي هذا المقال محاولة لبحث أهم انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على سوق العمل في الجزائر، وذلك من خلال بحث الاشكالية التالية: كيف تأثر سوق العمل بمختلف التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد التسعينات؟ بافتراض أن سوق العمل الجزائري تأثر إيجابيا بمختلف الإصلاحات التي اعتمدتها الجزائر وذلك من خلال التقليص من معدل البطالة عبر مختلف السنوات.

**أولا: الاقتصاد الجزائري والمباشرة في الإصلاحات الاقتصادية**

مع منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، ومع بداية الأزمة النفطية العالمية التي نتجت عن انخفاض أسعار البترول، أضحت الجزائر على مشارف أزمة اقتصادية واجتماعية كبيرة، بسبب انخفاض العوائد النفطية، وتفاقم المديونية؛ مما أدى إلى تراجع معدل الاستثمار.

لقد انعكست الأزمة البترولية العالمية سلبا على الاقتصاد الجزائري، نظراً للاعتماد الكبير على الموارد البترولية، فقد أدت هذه الأزمة إلى عجز في الموازنة العامة، وانخفاض الاحتياطات، وارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع نسبة التضخم، وتدهور أسعار صرف العملة الوطنية، واختلال في القطاع المصرفي وقطاع التجارة، وارتفاع حجم الديون الخارجية وتزايد أعبائها، وانخفاض إنتاجية المؤسسات العامة.

تميزت الفترة الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 1999 بالانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق؛ حيث تخلت الدولة عن النظام الموجه (التخطيط)، وطبقت المخط الخماسي الثاني للتنمية (1985– 1989)، وبعد التقييم اتجه الاقتصاد الوطني الى اقتصاد السوق عبر تطبيق مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية وتفكيك ناتج المؤسسات وتحويلها إلى مؤسسات متوسطة أو صغيرة نتيجة المديونية المرتفعة، فاتبعت الجزائر سياسة استقلالية المؤسسات الاقتصادية ومنحتها الحق في تسيير شؤونها وإعادة هيكلتها داخليا، فظهرت البوادر الأولى لسياسة تسريح العمال واتضح أن الحل المبدئي يكون في التقليص من عدد العمال وإحالتهم على البطالة التقنية وإعطائهم المعاش المسبق.

إنّ من بين الأهداف التي سطّرها المخطط الخماسي الثاني هو استحداث 946000 منصب عمل جديد، إلا أن الجهود المبذولة خلال المخطط الخماسي لم تتمكن من خلق سوى عدد محدود؛ وهو 377000 منصب عمل جديد، حيث لم تسجل أعلى نسبة في التوظيف إلا في سنة 1985. ليأخذ الرقم فيما بعد في التراجع، حيث تزامن هذا المخطط بالأزمة البترولية 1986 التي تضررت منها الجزائر باعتبارها تعتمد في إيراداتها أساساً على المحروقات، وكان لضعف التمويل أثر بارز على سياسة التشغيل لأن خلق مناصب جديدة أصبح يمثل عبئا على المؤسسات. ولهذا حدث تراجع كبير في خلق مناصب جديدة على مدى أربع سنوات الموالية[1].

وما تجدر الإشارة إليه هو أن عدد السكان النشطين عرفـتزايداً مستمراً؛ بحيث انتقل من 4.459.000 إلى 5.239.000 أي بنسبة نمو تقدر بـ 17%،50، ولذا فإن الجهود المبذولة للتشغيل في هذه الفترة، لم تستطع تقليص معدلات البطالة، التي عرفت تزايداً حيث انتقلت من 17% سنة 1987 إلى 77،29% سنة 2000، وانخفاض معدلات التشغيل من 5،77% سنة 1987 إلى 2،70% سنة 2000[2]. وهذا ما يظهره الجدول التالي:

**الجدول رقم (01): تطور معدلات البطالة للفترة (1985-2000 )**

| السنوات | معدل البطالة % |
|---|---|
| 1985 | 5،16 |
| 1987 | 17.0 |
| 1989 | 19.0 |
| 1990 | 19.7 |
| 1991 | 20.3 |
| 1992 | 21.3 |
| 1993 | 23.1 |
| 1994 | 24.4 |
| 1995 | 28.3 |
| 1996 | 28.1 |
| 1997 | 28.3 |
| 1998 | 28.6 |
| 1999 | 29.3 |
| 2000 | 29.8 |

**المصدر: نشريات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر.**

في الفترة 1985 و1987 بلغ حجم الوظائف التي أنشئت 265000 وظيفة من بين 720000 المزمع توفيرها أي ما يعادل 37% فقط، وكان ذلك نتيجة تباطؤ الاستثمارات بسبب انخفاض المخصصات المالية إضافة إلى القيود المفروضة على ميزانية الدولة والتي أدت هي الأخرى إلى تخفيضات في إمداد قطاع الصناعة، وترتب عليه انخفاض في فرص العمل من 125000 في 1985 إلى 74000 في 1986 و64000 سنة 1987، 80000 في 1988 و76000 سنة 1989[3].

مع نهاية الثمانينات بدأت وضعية سوق العمل تتدهور للتفاقم خلال سنوات التسعينيات، مما أدى بالدولة الجزائرية للقيام بإصلاحات اقتصادية تمثلت في إيجاد برامج لإنشاء مناصب العمل وترقية التشغيل وإدخال وسائل جديدة بتخصيص موارد جديدة أو بإعادة تخفيض الموارد التي كانت موجودة. فشرع في برنامج الإصلاح منذ 1989 وبدأ تطبيقه فعليا سنة 1990، حيث أدى تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي إلى تحسين التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي والميزانية، ولكن انعكس ذلك سلبا على القدرة الشرائية للأسر الجزائرية، فخلق تدهورا حادا على

مستوى التشغيل، واستفحلت ظاهرة البطالة التي اتسمت بارتفاعها لدى الشباب، ونقص التأهيل وانخفاض عدد مناصب الشغل الجديدة وتسريح العمال (360.00 عامل تسريحهم في الفترة الممتدة بين سنة 1994-1998 أي ما يفوق 8% من عدد العمال المشغلين)، وخلقت ما يقارب 50.000 منصب شغل سنويا في الفترة الممتدة بين سنة 1990 وسنة 1994، بينما تشهد الفترة التي تليها ارتفاعا في عدد مناصب الشغل المحدثة. كما شهدت فترة التسعينيات توسع في السوق الموازي، المكون من النشاطات غير المصرح بها كليا أو مصرح بها جزئيا، إذ قدرت نسبة تزايد مناصب الشغل غير الرسمية سنويا في الفترة المتراوحة بين 1993 و1998 ب8.41%، في حين أن تزايد منصب الشغل المنظمة بـ 2.52% في نفس الفترة[4].

في هذه الفترة تدنى مستوى التشغيل في كل القطاعات، وبدأ التخلي عن قطاع الصناعة لصالح القطاعات الأخرى كقطاع البناء والأشغال العمومية، فانخفضت نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي لتصل سنة 1989 إلى نسبة 7،22% بعدما كانت تمثل نسبة 48 % سنة 1970، واستحوذ قطاع التجارة والخدمات على أكبر نسبة تشغيل بنسبة 8،47%، بينما بقيت باقي القطاعات بنسب تشغيل ثابتة، وتفسير تدني مستوى التشغيل بالقطاع الفلاحي هو زيادة الهجرة نحو المدينة وتقلص عدد سكان الريف، وهذا ما يظهره الجدول أدناه:

**الجدول رقم (02) توزيع العمالة وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة (1986 – 2000)**[5]

| القطاعات | الفلاحة | | الصناعة | | بناء وأشغال عمومية | | تجارة وخدمات | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | |
| 1986 | 1002000 | 25.6 | 537000 | 13.6 | 657000 | 16.7 | 1727000 | 44.1 | 3923000 |
| 1987 | 1003000 | 23.6 | 654000 | 15.4 | 658000 | 15.5 | 1932000 | 45.5 | 4247000 |
| 1988 | 1003000 | 22.0 | 621000 | 13.6 | 820000 | 18.0 | 2114000 | 46.4 | 4558000 |
| 1989 | 1010000 | 22.7 | 602000 | 13.5 | 717000 | 16.0 | 2139000 | 47.8 | 4468000 |
| 1990 | 970000 | 21.1 | 670000 | 14.6 | 683000 | 15.0 | 2256000 | 49.3 | 4579000 |
| 1991 | 1140000 | 23.4 | 715000 | 14.7 | 681000 | 14.3 | 2308000 | 47.6 | 4844000 |
| 1992 | 1150000 | 23.2 | 789000 | 15.9 | 613000 | 12.3 | 4222000 | 48.6 | 6774000 |
| 1996 | 1154000 | 20.6 | 748000 | 13.2 | 705000 | 12.6 | 3018000 | 53.6 | 5625000 |
| 2000 | 872880 | 15.3 | 826060 | 14.4 | 617357 | 10.8 | 3409692 | 59.5 | 5725989 |

**ثانيا: مرحلة ما بعد سنة 2000**

شرعت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا في تبني إصلاحات اقتصادية ومالية كان لها الأثر الكبير على التشغيل سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، حيث تبنت الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم التنمية الاقتصادية كان الهدف منه التحسين في عملية التشغيل وخلق مناصب عمل خاصة مع التزايد السكاني وزيادة الطلب على العمل، فالقطاع العام عرف خلال سنوات التسعينات تسريح عدد كبير من العمال أدت إلى فقدان أكثر من 400000 منصب عمل نتيجة برامج التصحيح الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي، والذي أدى إلى خوصصة وحل عدد كبير من المؤسسات العمومية في كافة الأنشطة الاقتصادية، وعكس هذا فقد عرف القطاع الخاص ابتداء من 1990تحسناً ملحوظاً، وساهم في خلق عدد معتبر من مناصب العمل نتيجة تطوره السريع[6].

إن التوسع المحدث في تشغيل اليد العاملة ما بين2001 و 2005استمد قوته من نشاط القطاع الخاص (بما فيه النشاطات الموازية)، إذ يتصدر الزيادة مقارنة بالقطاع العام بخلقه حوالي2 ، 5مليون منصب2، 1 (مليون منها خارج القطاع الفلاحي)، وبتطور تعادل وتيرته ما يقارب 18% سنويا، وساهم هذا القطاع سنة 2005 في تشغيل أكثر من 5 مليون شخص. أما القطاع العام فقد سجل تراجعا كبيرا في عدد المناصب المحدثة إذ لم يتمكن

من تشغيل سوى 3 مليون شخص سنة2005 (37%)، ويستمر التراجع في هذا الأخير ليمس كل فروع النشاط باستثناء قطاع الإدارة، حيث بلغ التفاوت في اليد العاملة خلال الفترة (2001 – 2005) من3 ، 6مليون عامل إلى حوالي 3 مليون[7].

ومن أجل التقليص من معدل البطالة الذي بلغ 77،29 سنة 2000، قامت الدولة بسياسة تشغيل ترتكز على أمرين: ترقية الشغل عن طريق المبادرات المقاولاتية وترقية دعم الشغل المأجور.

**الجدول رقم (03): تطور معدلات البطالة للفترة (2001-2010 )**

| السنوات | معدل البطالة % |
|---|---|
| 2001 | 28.44 |
| 2002 | 26 |
| 2003 | 23.7 |
| 2004 | 17.7 |
| 2005 | 15.30 |
| 2006 | 12.3 |
| 2007 | 13.8 |
| 2008 | 11.3 |
| 2009 | 10 |
| 2010 | 10 |
| 2014 | 9.8 |

**المصدر:** نشريات الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر.

في هذه الفترة احتلت القطاعات غير المنتجة المرتبة الأولى من حيث التشغيل فكان قطاع التجارة والخدمات (الخدمات تتضمن النقل والاتصالات والسياحة)، هو الأكثر استقطابا لليد العاملة خلال العشرية الأخيرة نظرا للحركية التي ميزته، حيث استقطب أكثر من نصف الفئة المشغلة، فبلغ سنة 2000 نسبة 5،59%، لترتفع سنة 2014 إلى 3،61%،

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية الذي انتقلت نسبة التشغيل به من سنة 2000 إلى سنة 2014 من 10،8%، إلى 16،4% على التوالي، فقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 بمثابة ورشة كبيرة، إما في مجال تشييد البنى التحتية أو في مجال البناء، وبالمقابل يشهد كل من قطاعي الفلاحة والصناعة تراجعا مستمرا في التشغيل خلال الفترة نفسها؛ كما هو مبين في الجدول التالي:

**الجدول رقم (04) توزيع العمالة وفقاً للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000 -2014**[8]

| القطاع | الفلاحة | | الصناعة | | بناء وأشغال عمومية | | تجارة وخدمات | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنة | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | |
| 2001 | 1311641 | 21.0 | 861119 | 13.9 | 650012 | 10.4 | 3406000 | 54.7 | 6228772 |
| 2003 | 1412340 | 21.1 | 804152 | 12.1 | 799914 | 11.9 | 3667650 | 54.9 | 6684056 |
| 2004 | 1617125 | 20.7 | 1060785 | 13.6 | 967568 | 12.4 | 4152934 | 53.3 | 7798412 |
| 2005 | 1381000 | 17.2 | 1059000 | 13.2 | 1212000 | 15.1 | 4393000 | 54.5 | 8045000 |
| 2006 | 1609633 | 18.1 | 1263591 | 14.2 | 1257703 | 14.2 | 4737877 | 53.4 | 8868804 |
| 2007 | 1170897 | 13.6 | 1027817 | 12.0 | 1523610 | 17.7 | 4871918 | 56.7 | 8594242 |
| 2008 | 1252000 | 13.7 | 1141000 | 12.5 | 1575000 | 17.2 | 5178000 | 56. 6 | 9146000 |
| 2009 | 1242000 | 1،13 | 1194000 | 6،12 | 1718000 | 1،18 | 5318000 | 1،56 | 9472000 |
| 2010 | 1136000 | 6،11 | 1337000 | 7،13 | 1886000 | 3،19 | 5377000 | 2 ،53 | 9736000 |
| 2011 | 1034000 | 7،10 | 1367000 | 2،14 | 1595000 | 6،16 | 5603000 | 3،58 | 9599000 |
| 2012 | 912000 | 9،8 | 1335000 | 1،13 | 1663000 | 3،16 | 6260000 | 5،61 | 10 70000 |
| 2013 | 1141000 | 5،10 | 1407000 | 0،13 | 1791000 | 6،16 | 6449000 | 7،59 | 10788000 |
| 2014 | 107000 | 5،9 | 1329000 | 5،12 | 1743000 | 4،16 | 6486000 | 3،61 | 10565000 |

**ثالثا: اتجاهات ومؤشرات سوق العمل في الجزائر**

يتأثر سوق العمل الجزائري بعدة عوامل منها النشاط والتشغيل والبطالة، سنقوم بتحليل هذه العوامل بتتبع إحصائيات مختلف مؤشرات سوق العمل عبر مختلف سنوات الإصلاح الاقتصادي مع التركيز على مرحلة ما بعد التسعينيات:

عرفت الجزائر نموا ديمغرافيا سريعا خاصة الفئة السكانية النشطة القادرة على العمل مما يدل على تزايد في الطلب على التشغيل وذلك ما سبب اختلالات في سوق العمل من خلال ارتفاع معدلات البطالة التي أثرت

بشكل كبير على الملتحقين الجدد بسوق العمل، وارتفاع الشغل المؤقت رغم تزايد النشاطات غير الرسمية التي كانت ملجأ معتبر لفائض اليد العاملة.

وأيضا اتسعت الفجوة بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل، وبالمقابل عرف النمو الاقتصادي نتائج ضعيفة بتراجع في نسبة إنشاء مناصب شغل جديدة خلال التسعينات، فبدأ نظام خلق مناصب الشغل يتباطأ شيئا فشيئا وبدأت الاختلالات تظهر بين جانبي العرض والطلب على العمل، فظهرت بوادر أزمة في سوق العمل، حيث ازدادت حصة الشباب البطالين بما فيهم المتحصلين على شهادات والذين يشكلون جزء كبيرا من طالبي العمل.

كما أن تشغيل اليد العاملة في هذه الفترة تزايد في نشاط القطاع الخاص بما فيه النشاطات الموازية مقارنة بالقطاع العام الذي سجل تراجعا كبيرا في عدد المناصب المحدثة؛ ولأن البطالة لا يمكن تقليصها إلا من خلال نمو اقتصادي مرتفع، فإنه بالانتعاش الاقتصادي المحقق الذي شهدته البلاد في السنوات الأخيرة بمضاعفة وتيرة خلق مناصب عمل انخفض معدل البطالة من 29،7% سنة 2000، إلى 9،8% سنة 2014.

ومن بين العوامل المؤثرة في سوق العمل هو مشاركة المرأة في القوى العاملة التي تبقى منخفضة جدا، ففي عام 1966 كان معدل مشاركة الإناث منخفضا للغاية، فمن بين ألف امرأة في سن العمل لم يكن هناك سوى 18 منهن نشطة اقتصاديا، ومع مرور الوقت بدأت في الارتفاع لتصل إلى 10.71% في عام 2006. فاحتلت النساء جزءا كبير من القوى العاملة حيث شكلت 20٪ في عام 1977 و26% في عام 1987 و27٪ في عام 2000، فبلغت معدلات العمالة النسائية 2.08% في عام 1977، بنسبة 3.26% في عام 1987 و4.4% في عام 2000[9].

مر تطور البطالة في الجزائر بمراحل مختلفة، كل مرحلة وافقت وضعية اقتصادية خاصة مر بها الاقتصاد الجزائري، حيث برز مشكل البطالة في الجزائر منذ منتصف التسعينيات، أي مع تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي والتحرير الاقتصادي، إذ أدى ذلك إلى غلق عديد المؤسسات العمومية وتسريح أكثر من 400 ألف عامل، وقد تزامن هذا التحول مع

الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، والتي أدت إلى تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ومن الملاحظ أن معدلات التضخم في البطالة كانت متصاعدة إلى غاية سنة 2000 لتبدأ بعدها في التنازل إلى يومنا هذا، ويرجع هذا التنازل إلى أربعة عوامل أساسية:

- التحسن النسبي في مناخ الاستثمار بعد أزمة التسعينيات الأمنية، مع ما رافق ذلك من إجراءات تحفيزية لدعم الاستثمار.
- تكثيف التدابير المتعلقة بدعم التشغيل، وخاصة دعم تشغيل الشباب، سواء ما تعلق منها بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو ما تعلق بدعم العمل المأجور.
- اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي من طرف الدولة منذ 2001، والذي تم تطبيقه في شكل مخططات تنموية إذ أدى ذلك إلى تنشيط الاستثمار العمومي وخلق فرص عمل، ولا سيما في قطاع البناء والأشغال العمومية، وبصفة غير مباشرة في مختلف الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع كصناعة مواد البناء وصناعة الزجاج والنجارة وغيرها، وللإشارة كان ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة عاملا أساسيا في استمرار تطبيق هذا البرنامج.
- يرتبط تطور معدل البطالة، وبالمقابل معدل التشغيل، بكل من تطور حجم السكان واليد العاملة في سن النشاط والنمو الاقتصادي[10].

**مؤشرات التشغيل والبطالة حسب الجنس:**

هناك أهمية كبيرة في تصنيف مؤشرات التشغيل والبطالة وفقا للجنس، نظرا لما يبرزه ذلك التصنيف من فروقات بين المعايير المهمة جداً، حيث يعطي لنا هذا التصنيف صورة شاملة عن الفئة الأكثرانتشاراً في سوق العمل من جهة والفئة المهمشة من جهة أخرى، وفيما يلي جدول يشمل توزيع العمالة في الجزائروفقاً للجنس خلال عقود ما بعد الاستقلال:

**الجدول رقم (05): تطور حجم ومعدل البطالة في الجزائر حسب الجنس خلال الفترة 1966 - 2014**

| السنوات | المجموع | | ذكور | | إناث | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد بالألف | المعدل% | العدد بالألف | المعدل% | العدد بالألف | المعدل % |
| 1966 | 843 | 32.9 | 819 | 33.3 | 149 | 13.6 |
| 1977 | 671 | 22 | 647 | 22.7 | 243 | 11.4 |
| 1987 | 1141 | 21.3 | 1076 | 22.1 | 652 | 13.2 |
| 2000 | 2339 | 8،29 | 1934 | 7،29 | 404 | 9،33 |
| 2001 | 2339 | 3،27 | 1934 | 4،31 | 404 | 5،26 |
| 2003 | 2078 | 7،23 | 1759 | 4،25 | 318 | 4،23 |
| 2004 | 1671 | 7،17 | 1370 | 1،18 | 301 | 5،17 |
| 2008 | 1169 | 3،11 | 868 | 1،10 | 301 | 4،17 |
| 2009 | 1072 | 2،10 | 752 | 1،18 | 320 | 6،8 |
| 2010 | 1076 | 10 | 728 | 8.1 | 348 | 1،19 |
| 2014 | 1151 | 8،9 | 825 | 8،8 | 325 | 2،14 |

**المصدر: معطيات إحصائية من إعداد الباحثة من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات عير مختلف المسوح الوطنية.**

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطورا ملحوظا شهدته المشاركة النسوية في سوق العمل في السنوات الأخيرة من خلال تراجع معدلات البطالة من 33.9% سنة 2000 إلى 14.2% سنة 2014.

ويمكن إرجاع ذلك إلى انتشار الوعي والثقافة، وزيادة نسبة تمدرس الفتيات وبلوغها مستويات تعليمية عالية، بالإضافة إلى ارتفاع المستوى المعيشي وزيادة متطلبات الحياة؛ مما اضطرها إلى الخروج إلى العمل من أجل مساعدة الأسرة في مصاريف المنزل. ومع ذلك تبقى نسبة مشاركة المرأة ضعيفة مقارنة بمشاركة الرجل.

**مؤشرات التشغيل والبطالة حسب المستوى التعليمي:**

أما فيما يخص تصنيف مؤشرات التشغيل والبطالة وفقا للمستوى التعليمي فإن ذوي الشهادات العليا هم الفئة التي تعرف تزايدا كبيرا في معدلات البطالة؛ حيث انتقلت نسبة البطالة لدى حاملي شهادة التعليم الجامعي من 12% سنة 2005 إلى 78،23 % سنة 2009، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (06): تطور معدلات البطالة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 2005 - 2009**

| المستوى التعليمي | 2005 | | 2006 | | 2007 | | 2008 | | 2009 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد بالألف | النسبة | العدد بالألف | النسبة | العدد بالألف | النسبة | العدد بالألف | النسبة | العدد بالألف | النسبة |
| بدون مستوى | 33 | 2،2 | 41 | 3،3 | 47 | 4،3 | 25 | 1،2 | 36 | 3،3 |
| الابتدائي | 251 | 3،17 | 237 | 0،19 | 240 | 4،17 | 163 | 9،13 | 140 | 0،13 |
| المتوسط | 624 | 0،43 | 522 | 6،42 | 553 | 2،40 | 503 | 9،42 | 415 | 38.7 |
| الثانوي | 365 | 2،25 | 275 | 1،22 | 316 | 9،22 | 247 | 1،21 | 226 | 0،21 |
| الجامعي | 175 | 0،12 | 166 | 3،13 | 219 | 9،15 | 232 | 8،19 | 255 | 7،23 |
| المجموع | 1448 | 3 ،15 | 1241 | 3،12 | 1375 | 8،13 | 1170 | 3،11 | 1072 | 2،10 |

**المصدر: معطيات إحصائية من إعداد الباحثة من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.**

يمكن تفسير ارتفاع معدل البطالة لدى أصحاب الشهادات وخريجي الجامعات لعدة أسباب:

ـ تزايد نسبة التمدرس وتزايد معدلات الالتحاق بالتعليم العالي لدى الجنسين، ففي خلال الدخول الجامعي 2011/ 2012 بلغ عدد الطلبة الجامعيين في مختلف الأطوار 1.247 مليون طالب.

ـ عدم توافق بين احتياجات سوق العمل ومخرجات مؤسسات التعليم والتكوين.

ـ طبيعة التركيبة الديمغرافية للمجتمع الجزائري التي تعرف نموا متزايدا في الفئة العمرية النشيطة ( نحو ثلاثة أرباع السكان شباب) كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم (01): تطور البطالة لدى فئة الشباب (%) خلال الفترة (2001 – 2010)**[11]

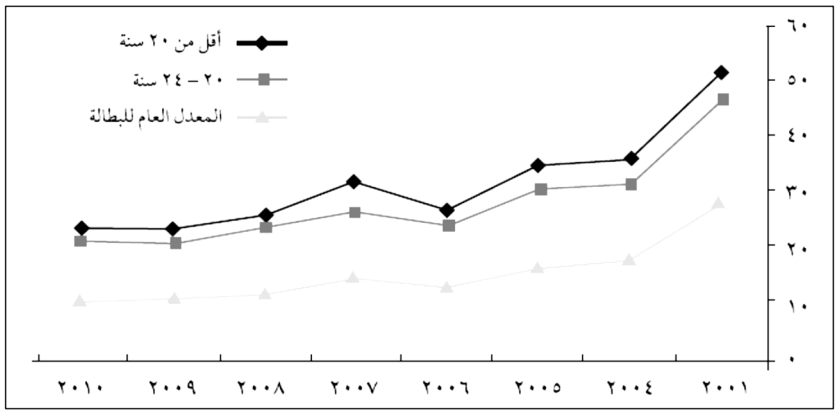


ـ نقص الفعالية في سياسات التشغيل المعتمدة، المعروفة بسياسات دعم تشغيل الشباب، ولا سيما تجاه فئة أصحاب الشهادات الجامعية، بسبب ترجيح المعالجة الاجتماعية لقضية البطالةبدلاً من المعالجة الاقتصادية ذات الأمد البعيد، إذ أن معظم هذه الفئة لم يحظ في الأغلب إلا بما يعرف في الجزائر بعقود ما قبل التشغيل[12].

**رابعاً: سياسات إدماج العاطلين عن العمل**

بعد تفاقم ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري باشرت الدولة في اتخاذ قرارات وتدابير من أجل الحد من هذه الظاهرة عبر إعداد برامج موجهة للشباب طالبي العمل، منها ما يتعلق بالتشغيل المباشر ومنها ما يتعلق بتشجيع خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة، من خلال إنشاء وزارتي للشغل هما وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، التي أسندت إليها مهام التشغيل منذ 2001، ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

**1- دعم العمل المأجور:**

تم اعتماد مجموعة من الآليات والتدابير لإدماج الشباب في العمل المأجور من خلال إنشاء مجموعة من الوكالات والصناديق والبرامج، منها: برنامج تشغيل الشباب PEJ، برنامج الإدماج المهني للشباب DIPJ، التشغيل المأجور بمبادرة محليةESIL ؛ منحة النشاطات ذات المنفعة العامة IAIG، أشغال المنفعة العامة ذات كثافة اليد العاملة TUPHIMO، عقود ما

قبل التشغيل CPE، وكالة التنمية الاجتماعية ADS، الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM.

**2- ترقية العمل عن طريق دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

وفي إطار هذه البرامج تم خلق مجموعة من الوكالات لدعم الشباب ماليا ومرافقتهم في إنشاء مؤسسات خاصة بهم، منها: جهاز دعم الإدماج المهني DAIP، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب FNSEJ.

**الخاتمة:**

عرف سوق العمل في الجزائر اختلالا كبيرا من خلال ارتفاع عدد طالبي العمل في مقابل شح في عدد مناصب الشغل، ويرجع ذلك إلى النمو الديمغرافي السريع وبخاصة ارتفاع عدد السكان النشيطين القادرين على العمل، بالإضافة إلى ارتفاع عدد خريجي الجامعات وحاملي الشهادات، مما نتج عنه ارتفاع كبير في معدلات البطالة.

ومن أجل التقليص من معدلات البطالة قامت الدولة الجزائرية بجهود كبيرة من خلال إصلاحات اقتصادية تمثلت في إنشاء وكالات تشغيل هدفها فتح مناصب شغل مأجور للشباب طالبي العمل، وأيضا من خلال إنشاء صناديق دعم لتشجيع الشباب على إنشاء مشاريع خاصة.

ورغم كل تلك الجهود المبذولة إلا أن المشاركة الاقتصادية لم ترق إلى درجة قدرتها على استيعاب الطلب المتزايد على العمل.

## ملحق

**تطور مختلف مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال فترة 1966 – a« '****
**Q<²34567890°**

| | | 1966 | 1977 | 1987 | 2000 | 2008 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المجتمع الجزائري | المجموع | 11821679 | 15645491 | 22600957 | 30 416000 | 33920103 | 39114000 |
| | ذكور | 5817147 | 7773060 | 11425408 | 15375 | 17152049 | 19801164 |
| | إناث | 6004534 | 7872431 | 11175489 | 15041 | 16768054 | 19313 112 |
| المشتغلون | المجموع | 1720710 | 2330972 | 4137736 | 6179992 | 9146000 | 10566000 |
| | ذكور | 1626199 | 2198738 | 3772640 | 5382909 | 7718000 | 8603000 |
| | إناث | 94511 | 138234 | 365096 | 797083 | 1428000 | 1962000 |
| STR1+ STR2 | المجموع | 843953 | 670827 | 1141278 | 2339449 | 1169000 | 1151000 |
| | ذكور | 819011 | 647517 | 1076018 | 1934910 | 868000 | 825000 |
| | إناث | 14942 | 24310 | 65260 | 404538 | 301000 | 325000 |
| المجتمع النشيط | المجموع | 2564663 | 3049952 | 5341102 | 8568221 | 10315000 | 11716000 |
| | ذكور | 2455210 | 2846255 | 4848660 | 7280133 | 8586000 | 9429000 |
| | إناث | 109453 | 203697 | 492442 | 1288088 | 1729000 | 2288000 |
| معدل النشاط | المجموع | 7،21 | 5،19 | 6،23 | 9،27 | 7،41 | 5،41 |
| | ذكور | 2،42 | 6،36 | 4،42 | 7،47 | 69 | 3،66 |
| | إناث | 8،1 | 6،2 | 4،4 | 3،8 | 1،14 | 3،16 |
| معدل الشغل | المجموع | 09،67 | 62،76 | 47،77 | 13،72 | 0،37 | 5،37 |
| | ذكور | 23،66 | 25،77 | 81،77 | 94 ،73 | 62 | 5،60 |
| | إناث | 35،86 | 86،67 | 14،74 | 88،61 | 6،11 | 0،14 |
| معدل البطالة | المجموع | 91،32 | 99،21 | 37،21 | 77،29 | 33،11 | 8،9 |
| | ذكور | 36،33 | 75،22 | 19،22 | 7،29 | 1،10 | 8،8 |
| | إناث | 65،13 | 44،11 | 25،13 | 9،33 | 4،17 | 2،14 |

**المصدر: معطيات إحصائية من إعداد الباحثة من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات عير مختلف المسوح الوطنية.**

## الهوامش:

(1) آيت عيسى عيسى. **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر**. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010، ص143.

(2) بلعجال فوزية. **العوامل الديمواقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائري**. مرجع سابق، ص115.

(3) بلعجال فوزية. المرجع نفسه، ص 95.

(4) الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

(5) حوصلة إحصائية حول التشغيل 1962 - 2011. المرجع نفسه، ص 52.

(6) شكوري محمد، شيبي عبد الرحيم، **البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية واقتصادية**، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، جامعة القاهرة، مصر، 17-18 مارس 2008، ص12.

(7) يحيات مليكة. **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2005)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007، ص 274.

(8) حوصلة إحصائية حول التشغيل 1962 - 2011. المرجع نفسه، ص 52.

(9) Ali hamza cherif. POPULATION ET EMPLOI EN ALGERIE: TENDANCES RECENTES ET PERSPECTIVES. ARTICLE in SOCIÉTÉS · JANUARY 2007. ،p3.

(10) رحيم حسين. **سياسات التشغيل في الجزائر**، المرجع السابق، ص 134.

(11) رحيم حسين. **سياسات التشغيل في الجزائر**، المرجع نفسه، ص 136.

(12) رحيم حسين. **سياسات التشغيل في الجزائر**، المرجع نفسه، ص 138.